Family Role at achieving the social security (Analytical social vision)

دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي

(رؤية اجتماعية تحليلية)

حواوسة جمال

جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر

houaoussa.djamel@yahoo.fr

قدم للنشر في: 2018/05/10 **قبل للنشر في: 2018/09/16**

Abstract:

This study aims at revealing the role of the family in achieving social security, which is considered an urgent humanitarian necessity. It achieves the welfare of individuals and groups and promotes peace. It elevates society to the ranks of civilized societies, and because the family is a social institution and the basic system in society, Individuals and keep them from deviation and disintegration, thereby achieving community security.

Despite the changes in the family system throughout history, its impact as a social institution is still clearly defined through the roles and functions it plays in establishing the elements of social security and thus the constituents of social life. Therefore, family and security complement one another. There is no life for the family except by security.

Keywords: Role; Family; Security; Social Security.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عندور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي الذي يعتبر ضرورة إنسانيةملحة، إذ به تتحقق رفاهية الأفراد والجماعات ويعم السلام، ويرتقي به المجتمع إلى مصاف المجتمعات المتحضرة، ولأن الأسرةمؤسسة اجتماعية والنظام الأساسي فيالمجتمع فإنها تلعب دوراً مهماً في رعاية أمن الأفراد والحفاظ عليهم من الانحرافوالانحلال، وبالتالي تحقيق أمن المجتمع.

وبالرغم من التغيرات التي طرأتعلىالنظام الأسري عبر التاريخ، إلاأن تأثيرها كمؤسسة اجتماعية لا يزال واضح المعالم من خلال الأدوار والوظائف التيتؤديهافي ترسيخ مقومات الأمن الاجتماعي ومن ثم مقومات الحياة الاجتماعية، ولهذا فإن الأسرة والأمن يكملأحدهم الآخر فلا حياة للأسرة إلا باستتبابالأمن.

كلمات مفتاحية:الدور؛ الأسرة؛ الأمن؛ الأمن الاجتماعي.

مقدمة:

تكتسب الأسرة أهميتها كونها أحد الأنظمة الاجتماعية المهمة التي يعتمد عليها المجتمع كثيراً في رعاية أفراده منذ قدومهم إلى هذا الوجود وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده، وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه، والعلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع علاقة فيهاالاعتماد المتبادل ولا يمكن أن يستغني أحدهم عن الآخر، فالأسرة ترعى شؤون الأفراد وتسعى لتهيئة كل الفرص التي تمكنهم من أداء أدوارهم الاجتماعية وتنمية قدراتهم بالشكل الذي يتوافق مع أهداف المجتمع.

والأسرة هي المحضن الأول لتربية الأفراد، والحجر الأساس في بناء الكيان التربوي وإيجاد عملية التطبيع الاجتماعي، وتشكيل شخصية الفرد، وإكسابه العادات التي تبقى ملازمة له طول حياته، فالأسرة منذ القدم نظام اجتماعي ظهر بظهورالإنسان على الأرض، حيث مرت من بداية نشأتهاإلى اليومبالعديد من التطورات سواء على مستوى حجمها أو على مستوى العلاقات بين أفرادها أو من حيث أهدافها ووظائفها وأدوارها.

ومما لاشك فيه أن مسؤولية أمن المجتمع وأفراده تقع على عاتق الأسرة بالدرجة الأولى، فهي البوتقة التي يخرج منها المواطن الصالح؛ لذا يجب عليها أن تعي دورها تماماً تجاه أمن المجتمع، وأن تقوم بدورها من خلال تنشئة أفرادها على حب الوطن وحفظ أمنه من خلال أدوارها المختلفة، فهي مؤسسة اجتماعية هامة تؤدي دوراً فعالاً في ترسيخ مقومات الأمن الاجتماعي ومن ثم مقومات الحياة الاجتماعية، فالأمن حاجة أساسية للأفراد وضرورة من ضرورات بناء المجتمع، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار، ولا حضارة بلا أمن، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل الكياني الأسري.

وعلى الرغم من أنه يمكن حماية ورعاية الأفراد عن طريق المؤسسات الاجتماعية الأخرى، إلا أن حماية ورعاية الأسرة أكثرفعالية، وذلك لأن الفرد منذ ولادته في الوسط الأسري يستشعر حاجته إلى الاستقرار والأمان والاطمئنان، فقدثبتأنأزمةالأخلاق والانحراف وغياب الأمن تظهربوضوحفيالدولالتيتعاني مننقصفيدورالأسرةالتربوي،كماوجدأن معظمالمنحرفينمنالأفرادينتمونإلىأسرمفككة.

وعليه، فإن أهمية هذهالدراسة مستمدة أساساً من أهمية العلاقة الحيوية الموجودة بين الأسرة بوصفها مؤسسة اجتماعية هامة في المجتمع، وبين الأمن الاجتماعي الذي يمكن أن توفره في ظل عوامل معينة. ومن هنا فإن الإشكالية التي تسعى هذه الدراسة لاستجلائها تتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: كيف تساهمالأسرة أن تحقيقالأمنالاجتماعي ؟

وقبل الحديث عن الأسرة والأمن الاجتماعي وربط الصلة بين الظاهرتين وإبراز العلاقة الوطيدة بينهما،يجدر بنا أن نتعرض إلى مفهوم الأسرة والأمن الاجتماعي حتى تتضح معالم هذا الموضوع.

أولاً– مفهوم الأسرة:

أصل كلمة الأسرة مأخوذة من الأَسْر بمعنى الشدّ والعَصْب...والأُسرة بالضم: الدرع الحصينة، ومن الرجل الرهط الأدنون[1]، فالملاحظ أن المقصود بالأسرة في اللغة جماعة الرجل الذين يتقوى بهم ويحتمي بهم "فالإنسان لا يكون قوياً عزيزاً وفي منعة إلا إذاكان في أسرة تحصنه وتمنعه".[2]

والمعروف أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع الكبير؛ لأنها تمثل جزءاً منه فهي بهذا مجموعة من الأفراد ارتبطوا برباط إلهي هو رباط الزوجية أو الدم أو القرابة، وهي تتكون غالباً من الأب والأم والأولاد، وهم مجموعة من الأعضاء ينتمون إلى جيلين فقط، جيل الآباء وجيل الأبناء، كما تشتمل على شخصين بالغين عائلين هما الذكر والأنثى.

والأسرة في علم الاجتماع رابطة اجتماعية تتكون من زوج زوجة وأطفالهما، وتشمل الجدود والأحفاد، وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة. ويرى البعض أن الزواج الذي لا تصحبه ذرية لا يكون أسرة. ولقد حاول العديد من العلماء وضع تعريف للأسرة، ولعل أبرز تلك التعاريف هو ما جاء به العلامة سمنر، فقد ذهب إلى أن الأسرة منظمة اجتماعية مصغرة تحتوي على جيلين من الأفراد على الأقل تؤسس على أساس رابطة الدم...[3]

وقد عرف عالم الاجتماع ماكايفر الأسرة بأنها عبارة عن جماعة تربطهم علاقات جنسية متينة ومستمرة لغرض التناسل وتربية الأطفال...ويضيف ماكايفر بأن الأسرة تؤلف وحدة مكونة من الزوج والزوجة والأطفال وتتصف بصفات- يراها ماكايفر- تنطبق على الأسرة في كل المجتمعات وهيوجود علاقة النكاح بين الزوجين، ووجود نوع من الاتفاق- وثيقة الزواج- المهر، ووجود نوع من التسمية الذي بموجبه يتعين النسل والنسب، ووجود نوع من المشاركة الاقتصادية الغرض منها إعاشة أفراد العائلة وتربية الأطفال، وأخيراً وجود نوع من المسكن أو الملجأ أو المحل لإقامة العائلة، ولا يشترط أن يكون هذا المسكن خاصاً بأفراد الأسرة فقط.[4]

ثانياً- مفهوم الأمن الاجتماعي:

الأمن لغة مصدره أمن- الأمان والأمانة بمعنى: وقد أمنت فأنا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان ضد الخوف[5]، وهو بذلك: اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة. وفي حديث نزول المسيح عليه الصلاة والسلام "وتقع الآمنة في الأرض" أي الأمن: يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان.[6]

أما اصطلاحاً لقد تعددت مفاهيم الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية سواء منها ما يتعلق بحياة الفرد أو الجماعة، وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته، ومن هنا فإن للأمن تعاريف عديدة في اصطلاح العلماء والمفكرين، وذلك لتنوع النظرة واختلاف التصور، وتباين المشارب، وإن اتفقت على بعض وظائفه وأهدافه.

وتعد مسألة الأمن أمراً أساسياً في الوجود فهو يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة.

وقد عرفت موسوعة السياسة الأمن الاجتماعي بأنه تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت السيطرة الأجنبية نتيجة لمختلف الضغوطات. أي أنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودفع أي تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة.

ويرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تفشي الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة

والتصدي لها، وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر؛ ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة.

ثالثاً– دور الأسرة في تحقيق الأمن الاجتماعي:

من الثابت في الأدبيات الاجتماعية أن الأسرة منذ بداياتها الأولى وحتى اليوم كانت تقوم بعدة وظائف دينية وخلقية وتربوية، فهي التي كانت تضع النظم الخلقية والقواعد السلوكية للفرد وتفصل أحكامه وتوضح مناهجه وتقوم بحراسته، وهي التي كانت تميز الخير من الشر والفضيلة من الرذيلة وترسم مقاييس الأخلاق. لهذا يرى ميردوك (Murdock)أن وظائف الأسرة الأساسية تتحدد في أربع عناصر هيالتنشئة الاجتماعية، والتعاون الاقتصادي، والانجاب، والعلاقات الجنسية.[7]

ويبدو أن حصر ميردوك لوظائف الأسرة في أربع وظائف يدل على تأثره بنظرة أغلب البنائيين الوظيفيين في هذا الموضوع، الذين يرون أن الأسرة التقليدية قد تقلصت وفقدت الكثير من وظائفها التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع كالمدرسة ورياض الأطفال، ودور الحضانة...الخ.

ولقد نشأت الأسرة في بداياتها الأولى وهي تقوم بمهام ووظائف لا ينكرها أحد سواء في مجال التربية أو التنميةالاجتماعية والاقتصادية، وقامت بدور كبير في مجال رعاية النشئ وحمايتهم من التطرف والانحراف. ورغم هذا فقد تعرضت الأسرة وخصوصاً في النصف الثاني من القرن الماضي إلى موجة من الانتقادات، غير أن الثابت تاريخياً أن الأسرة ستظل قائمة حتى وإن كانت في شكلها الصغير جداً والمسمى بالأسرة النووية أو الزوجية، ففي الإعلان العالمي الصادر عن الأمم المتحدة في 11 جانفي سنة 1969 جاء تأكيد دور العائلة كركن أساسي في المجتمع وكبيئة طبيعية لنمو الإنسان...وما تقوم به من بناء الشخصية الإنسانية وتوفير المناخ الصالح لنموها وازدهارها وإشراقها علي محيطها وتجاوبها مع المتطلبات الاجتماعية والإنسانية.[8]

ولقد مرت الوظائف التي اضطلعت بها الأسرة على مر العصور ولاسيما بعد الثورة الصناعية، بمراحل مختلفة تناسبت مع تطور الأسرة نفسها، وبالرغم من أن وظائفها تختلف باختلاف المجتمعات ونوع التقاليد والقيم والعادات السائدة فيها وكذلك درجة تقدمها التقني، إلا أن هذه الوظائف تتفق على ضرورة تحقيق الأمن الاجتماعي ومقوماتهوفي مختلف الجوانب على النحوالآتي:

1– الناحيةالتربويةالتعليمية:

يرى علماء الاجتماع أن للتربية المدنية دور كبير في الأسرة، حيث تعطي أهمية كبيرة إلى تنمية شعور الفرد بواجب الكسب حتى يربح ما يرغب في صرفه،فالطفل مثلاً تكلفه أمه بأعمال منزلية معينة لقاء أجر حتى يربط بين واجب الكسب عبر العمل وحق الصرف. وهذه تربية فُضلى قلما نجدها في المجتمع العربي لاعتقاد خاطئ بأنها تغلب الوجه المادي على الوجه العاطفي، مع أنها بالعكس تنمي التعاطف بين الوالدين والولد لشعوره بأن ما يكسبه والداه لا يأتي بأهون السبل بل بالجهد والعمل مما يعزز الشعور بالمسؤولية لديه كما يعزز الإكبار والتقدير لوالديه اللذين يكدان ويعملان لتقديم ما هو بحاجة إليه.[9]

وهنا يجب على الأسرة ومن خلال دورها التربوي أن تقوم بغرس القيم والفضائل الكريمة والآداب والأخلاقيات والعادات الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد وتحثه على أداء دوره في الحياة وإشعاره بمسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه وتجعله مواطناً صالحاً في المجتمع يتمتعبالصدق والمحبة والتعاون والإخلاص وإتقان العمل...الخ.

أي أنه ينبغي تعليم الأبناء التفاعل الاجتماعي وكيفية تكوين العلاقات الاجتماعية من خلال ما يتعلمه الأبناء في محيط الأسرة من أشكال التفاعل الاجتماعي، وعلى الأسرة تكييف هذا التفاعل وضبطه على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره مما يجعلهم قادرين على التفاعل معالآخرين في المجتمع. فالمجتمع الذي تحكم علاقات أفراده المثل العليا والقيم والفضائل والآداب الحسنة يكون مجتمعاً آمناً مطمئناً لأن أفراده مدركون للكيفية الصحيحة للتعامل مع بعضهم البعض ولأدوارهم التي من خلالها يسهمون في رقي مجتمعهم وتطوره. وهذا لا يتأتى إلا بالتربية المدنية، فهي السبيل لترسيخ المواطنة في نفوس المواطنين، وذلك بما تشمله من أدوات ووسائل تنشئة المواطنة لدى الأفراد، فالتربية المدنية تعني بإعداد المواطن من خلال القيام بدوره في المجتمع بكفاءة وفعالية واقتدار. ويعتبر الولاء والانتماء أولى حلقات سلسلة البناء المواطني.[10]

فارتباط الأمن الاجتماعي بالتربية المدنية ارتباط وثيق، وبالتالي فإن الدور الذي تقوم به الأسرة عامل أساسي في تأمين الأمن الاجتماعي، فهي تساعدعلى نمو مبادئ السلوك الاجتماعي للأفراد في المجتمع، فبقدر ما يتعلم المواطن الحياة الاجتماعية السليمة بقدر ما يتزود بالمعطيات والمؤهلات اللازمة التي تخوله لممارسة حياة اجتماعية متزنة ومتوافقة مع المتطلبات الإنسانية والاجتماعية في المجتمع.

ومن هنا، يجب على الأسرة غرس مفاهيم حب الوطن والانتماء وترسيخ معاني الوطنية في قلوب وعقول الأبناء، ولذا يجب أن يعي الأب والأم أولاً معنى الوطنية والانتماء قبل أن ينقلوها إلى أبناءهم، وفي مجتمعنا الذي بدأت فيه المستويات العلمية لأفراد الأسرة بالرقي والتميز يصبح من السهل على أفراد الأسرة إيصال هذه المفاهيم إلى الأبناءبشكل صحيح.

فالأسرة هي الناقل الأول للحضارة والثقافة. فإذا كان ما اختزنته منها ضئيلاً لم تستطع إعطاء أكثر مما تملك فيكون عطاؤها ضئيلاً ضعيفاً. وأما إذا كان نصيبها من الحضارة والثقافة كبيراً نقلته إلى أبنائها فشبوا وهم أغنياء بتراث ورثوه يرفع من شأنهم كما رفع من شأن أهلهم[11]، هذا دون أن ننسى دور المرأة التي يقع عليها عبء تربية الأبناء، فلتكن للأولاد خير مربية وفي بيتها حكيمة مدبرة وعلى المال قائمة راعية حافظة له منمية ولخدمها قدوة صالحة ترشدهم إلى الواجب وتهديهم إلى الصالح، تهذب من أخلاقهم وتقوم بواجبهم تراقب سيرتهم وترعي نفوسهم.[12]

إن الدور الذي تقوم به الأسرة بمساعدة المؤسسات التربوية الأخرى عامل أساسي في تأمين الأمن الاجتماعي، فهي المرجع المهيأ لتلقين المواطن منذ حداثة سنه وأثناء نمو مبادئ السلوك الاجتماعي. وهي المرجع الذي يؤمن ممارسة فعلية لهذه المبادئ السلوكية في المجتمع المصغر أي في المدرسة. فالمدرسة هي أول مجتمع يدخله المواطن الصغير بعد بيته فيحتك فيه بأقران له لم تكن لتربطه بهم من قبل أية رابطة. ويبدأ في ظلال هذا المجتمع اختباراته الإنسانية والاجتماعية من خلال الاحتكاك العفوي الذي تفرضه حياة المدرسة والزمالة والمشاركة في الدروس والألعاب والنشاطات الاجتماعية والترفيهية.[13]

وعلى الأسرة أن تهتم بتعليم أبنائها، وتوفر لهم المؤسسات التعليمية والتربوية بصورة عامة كالمدارس ودور الحضانة...الخ، والتيتوجه الفرد وتساعده على تعلم الحياة الاجتماعية، وتنفيذ سياسة التربية المدنية كعامل من عوامل الوقاية من الجريمة

والانحراف. كما أن الأسرةمطالبةبتعليمأبنائها اللغةوآدابالحديث والسلوكوفقنظامهاالثقافيومعاييرها واتجاهاتها، وبالتاليفهيتحددالطرقوالأساليبوالأدواتالتي عن طريقهايتشربالطفلهذه الثقافةوقيمهاومعاييرها.

إن ترسيخ القيم الإسلامية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وحماية النشء من التيارات السلبية الهادمة، يتم بتدريب الأفراد على مقاومة التيارات التي تدعو إلى الخروج على القانون وانتهاك الحريات وارتكاب الجريمة وتهديد أمن المجتمعات. إضافة إلى التعريف بالضوابط القانونية ونقل المعارف المتعلقة بتطبيق وتنفيذ هذه الضوابط والنتائج المترتبة على مخالفتها. وتعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين، لتحقيق الأمن الوطني وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية...الخ[14].وتدريب الفرد على التمسك بالنظام- بوجه عام- في مختلف نواحي حياته ودراسته، وذلك بغرس المبادئ التي تساعده على حمل قدر وافر من الانضباط الذي يسهم - إلى حد كبير- في تشكيل سلوكه نحو الآخرين، والتزامه باحترام حرياتهم وأداء حقوقهم، وتعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية والذاتية الثقافية العربية والإسلامية وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية والقدرة على الفحص والمقارنة بين الأفكار.

ويقع على عاتق الأسرة تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قويمة، وفق المقومات والقيم التي تتضمنها العقيدة الإسلامية، وتعزيز الانتماء الوطني والهوية الوطنية، والوعي الأمني في أوساط الأفراد فيما يتصل بأدوارهم في المحافظة على الأمن، وترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية، وتعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتماء والولاء والمسؤولية، وتعزيز الوعي الشرعي الصحيح بين أفراد المجتمع التربوي- وخصوصاً الطلاب- فيما يتعلق بقضايا الغلو والتكفير والتطرف والإرهاب، وتوعيتهم بأخطار تعاطي المخدرات وآثارها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على الفرد والمجتمع.

2- الناحية النفسية والجسدية:

تتوقف حياة الإنسان منذ أن يولد على ضروريات لا بد له منها، وهذه الضروريات تتمثل في الغذاء بالدرجة الأولى والكساء والمقر، بالإضافة إلى ما يتبع ذلك من الحاجيات التي تحقق له نوعاً من الراحة وتلبي له متطلبات غريزته مثل التداوي والتعليم، ومطالب الحياة تنقسمإلى ضرورية وحاجية وتحسينية. ومن الناحية النفسية والجسدية على الأسرة أن تسعى إلى إشباع حاجات أفرادها النفسية، فهم في حاجة إلى الرعاية الأبوية التي توفر لهم الحماية والأمن وتجنبهم الأضرار الجسمية، كما يحتاجون إلى التأييد والتشجيع الذي يحقق نموهمالذاتي والاجتماعي، فهم يمرون في الأسرة بالخبرات الخاصة بأسلوب الحياة الذي يهيئهم للقيام بدورهم الإيجابي في شؤونهم، والإشباع لحاجاتهم، وحاجات الآخرين، فيكتسبون المعلومات والمعارف الأولية عن العالم، وعن الناس الذين يعيشون من حولهم،وبالتالي يشاركون في حياة الأسرة بممارسة اتخاذ القرارات، وتنمية المهارات،والاستفادة من أساليب التصرف، والسلوك في المواقف المختلفة.

إن كل طفل يحتاج إلى عناية تامة دقيقة في إشباع دافع الجوع والعطش، من حيث كميته ونوعه وطريقة تقديمه، ومن المعروف أن الطفل في الشهور الأولى يعتمد على لبن أمه أو بديله، وتشير فوزية دياب إلى أن الرضاعة الطبيعية هي الأداة الأولى التي توفر للطفل أولى الحاجات النفسية والشعور بالطمأنينة والأمن...وحرمان الطفل من ثدي أمه، حرمان له من لذة الحياة بمعناها العميق[15]، وعلى الأسرة أن تحقق حاجات الطفل المتعلقة بالنوم والراحة، والتي تعتبر من الحاجات البيولوجية الجوهرية للنمو.

ولقد أثبتت التجارب العملية أن أي مؤسسة أخرى غير مؤسسة الأسرة لا تعوض عنها، ولا تقوم مقامها، وإن جادلالماديون في هذه الحقيقة وزعموا أن لا ضرورة للأسرة، وأن نشأة الطفل في محضن صناعي تساوي نشأته بين أبويه، بل يزيدونفيتحدثون عن إمكان صنع الأطفال بعيداً عن الأسرة وأعبائها المختلفة،وكل ذلك يتعارض مع الحقيقة والواقع، فدور المحاضنوالمدارس الداخلية لا توفر لكل طفل من العناية والرعاية ما توفره الأسرة لأفرادهاتحت إشراف الأم ورعايتها، حناناً وحفاظاً علىجسده أولاً ورفعاً لمعنوياته ونفسياته ثانياً. فالأسرة لها دور كبير في الحفاظ على الطفل في صغره من كل أنواع المخاوف التيتسبب له الأذى، فالخوف الذي هو غريزة فطرية في الإنسان لا بد من وجوده باعتدال فيه، حتتكون حياته آمنة، لأن الطفلالذي لا يخاف أبداً لا بد أنه مصاب بانحراف في نفسه، فالخوف ضروري لبناء شخصية الطفل ووقايته من الحوادث، والتعرضللمخاطر، كالابتعاد عن النار...الخ.

ويجب على الأسرة أيضاً توفير المسكن المناسب، والذي يمثل رابطة قوية تجمع فاعلي الأسرة، إذ أنه يجمعهم ويوحدهم فهو منطلقهم وإليه يعودون فيجدون الراحة والسكينة والدفء والحنان، ويتبادلون أحداث اليوم وآمال الغد، ويتصرفون بتلقائية، ويشبعون حاجات أساسية لا يمكنهم إشباعها في أي موقع آخر[16]، كما يجب على الأسرة أيضاً تلقين الأبناء الشعور بالمسؤوليات والالتزامات، لأن الالتزام من أولى الروابط الإنسانية التي يشعر بها الطفل عفوياً إن لم يكن غريزياً. فالتزام الطفل بوالدته يتخذ شكل التعلق بها والشعور العفوي بارتباطه عاطفياً بها وبمحافظته على رضاها.[17]

هذا دليل آخر على الحاجة الماسة إلى الالتفات نحو الدور الاجتماعي الذي تقوم به الأسرة من خلال تلقين الولد المعاييرالاجتماعية وإحاطته بالعطف والمحبة اللازمين لتنشئته تنشئة صالحة ولانفتاح شخصيته على العالم وهو واثق من نفسه ومن يومهوغده، متفهم للنظام الاجتماعي الذي أبصر النور في ظله وعامل على التوافق معه والانصهار فيه وتطويره والانسجام معه.[18]

إن تحقيق الأمن النفسي لا يعني القيام بحماية زائدة للأطفال، بل يتطلب إشباعاً لحاجاتهم النفسية من الحب والحنان والدعم والمؤازرة. وعلى ذلك يكون من المفيد جداً أن تحرص الأسرة لاسيما الأبوين على التقليل من الخلافات والصراعات، وما يمكن أن يترتب عليهما من عراك وشجار حاد يهدد الأمن داخل المنزل ويسبب مزيداً من الرعب والخوف للأطفال.[19]

ومن هنا، وجب توفير التربية العاطفية والنفسية أيضاً، كمعاملة الطفل بالرأفة والرحمة والمداعبة، والتقبيل ومسح الرأس، وتقديم الهدايا، والبشاشة في الاستقبال والوداع، والعناية بالطفل والبحث عنه من غير تمييز بين الأولاد في المعاملة والحب، مع الاعتدال في الحب والكره حتى لا تتعقد نفسية الطفل.وهكذا، يكون البناء العاطفي والنفسي باحترام الذات، وإشعار الولد بالمحبة والرعاية والأهمية، والتركيز على بناء المستقبل.[20]

أما من الناحية الصحية، فالصحة العقلية هي إحدى المقومات الأساسية في اتزان الفرد في مجتمعه. وتوفرها له يتم أولاً وأخيراً في البيت من خلال الاتزان العاطفي وجو الثقة والمحبة الذي يسود العلاقات العائلية مما ينعكس إيجاباً علي تصرفات الفرد في الداخل والخارج[21]، فعلى الأسرة أن تقدم المبادئ المبسطة التي تؤدي إلى توفير الارتياح النفسي والاتزان العاطفي والابتعاد عن

حالات الهياج العصبي والانفعال العاطفي وتعقيد الأمور والنظرة المتشائمة للدنيا حتى يكونوا في الواقع قد ولجوا ميدان علم الصحة العقلية بأبسط صوره ومعانيه.[22]

ومن ناحية التغذية، فإنه في الواقع إذا عدنا إلى تقارير الأمم المتحدة حول الوضع الغذائي في العالم لسنة 1982، لوجدنا خمسمائة مليون من البشر يعيشون دون الحد الأدنى للمستوى الغذائي المفترض لدى الفرد حتى يتمكن من العيش والنمو الطبيعي، بينما مئة مليون آخرون هم في حالة المجاعة الحقيقية التي تقضي على حياتهم[23]، لهذا لا يمكن الحديث عن الأمن الاجتماعي في مجتمع يشكو أفراده من الجوع، بل ويموتون بسببه.

إن توفير الصحة الجسدية والعقلية يحتل أيضاً مكانة هامة بين اهتمامات العالم المتحضر، ففي الماضي كانت نسبة الوفيات عالية جداً، وما زالت في بعض الأنحاء من العالم كما تظهر ذلك إحصاءات الأمم المتحدة، ففي مصر مثلاً كانت نسبة الوفيات بين الأطفال 10 % سنة 1949-1951 فأصبحت سنة 1977 8,5 %، بينما تبلغ في المغرب 15 % وفي الأرجنتين 4,5 % والمكسيك 6 % وهونغ كونغ 1,3 % والاتحاد السوفياتي 2,8 % (سنة 1974) وإجمالاً هي تحت الواحد بالمئة في البلدان المتقدمة صناعياً.[24]

3- الناحية العقائديةوالأخلاقية:

إنأهمية النظام الديني في حياة الإنسان أمر واضح ولسنا بحاجة للعودة إلى الخلف آلاف السنين عبر التاريخ لنقف علي حقيقة الدين في حياة الإنسان، فالمفهوم الأخلاقي مفهوم ديني كما هو مفهوم سلوكي وإنساني.[25]

وعندما ندرك الوظيفة الاجتماعية للدين بجانب وظيفته الروحية نجد أن التعليم الديني ذاته يشكل جزءاً من التعليم الأخلاقي، بل إن التعليم الأخلاقي منبثق عن التعليم الديني كما اعتقد به الإنسان نفسه منذ القدم وكما مارسه، فأصبح لديه عقيدة غير منفصلة عن العقيدة الدينية. والعقيدة الأخلاقية المنبثقة عن العقيدة الدينية تتمتع بامتيازات لا تتمتع بها الأولى منفردة.[26]

إن العقيدة الدينية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، تحصن الإنسان بالتقوى ومخافة الله وتنمي لديه الشعور بمسؤوليته الذاتية تجاه نفسه وتجاه بارئه عن أفعاله كافة، فيصبح هو الطرف والحكم فيما يقول ويفعل، أي يصبح لديه الضمير الإنساني والاجتماعي الذي يحاسب على القول والفعل، الذي يأمر بالحسنى وينهى عن المنكر، يوجه نحو الخير ويلجم عن الشر، متطلعاً نحو إرضاء الخالق وإرضاء النفس بحيث تكون دائماً آمنة مطمئنة على نفسها من حساب الدنيا والآخرة.[27]

وبالتالي فإن الأمن الاجتماعي يفترض كإحدى مقوماته الأساسية أن تكون العقيدة الدينية جامعة بين أفراد المجتمع الواحد، وفي حال تعدد العقائد الدينية يجب أن تتجه في جوهرها وأسلوبها نحو التقارب بين بعضها البعض حتى تطمئن النفوس وتتحدد المشاعر الإنسانية والوطنية، فإذا كان لكل شرعته ومنهاجه الديني، وإن اختلف في الأسلوب، إلا أنّه يتحد في الغاية وهي مخافة الله وإطاعة أوامره والحسنى بين الناس والتحصن بالفضيلة والأخلاق السامية.

ويأتي أهمية دور الأسرة في غرس العقيدة الإسلامية في نفوس أفرادها من خلال إظهار وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه، وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية وهذا لقوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً))سورة البقرة الآية: 143، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق وعدم الانحراف عنه، وعدم نصرة طرف الغلو والإفراط أو

طرف الجفاء والتفريط في صراعهما المستمر، كذلك معرفة الأفكار المنحرفة وتحصين الشباب ضدها، فلا بد من تعريفهم بهذه الأفكار وأخطائها قبل وصولها إليهم منمقة مزخرفة فيتأثرون بها.(28)

وينبغي على الأسرة أن تعنيبتقديم التربية الإيمانية على غيرها، لأن الدين له أثر واضح على النمو النفسيوالصحة النفسية، والعقيدة حين تتغلغل في النفس تدفعها إلى سلوك إيجابي، والدينيساعد الفرد على الاستقرار، والإيمان يؤدي إلى الأمان، وينير الطريق أمام الفردفي طفولته، عبر مراهقته إلى رشده، ثم شيخوخته.كما يجب عليها أيضاً أن توفر لأبنائها التربية الروحية والأخلاقية، حتى ينشئوا نشأة عقدية صحيحة، والتربية الروحية تؤثر في شخصية الفرد تأثيراً كبيراً فتجعله ميالاً للخير، متحلياً بالصفات الحميدة، ملتزماً في سلوكه وتصرفاته التزاماً ذاتياً مستمراً بالخلق الكريم، عاملاً على مساعدة الآخرين، محباً للتعاون، ذا نفس مطمئنة ومتفائلة يقبل على الحياة بروح إيجابية، وعزيمة متوقدة ، لا يعجز إن اعترضت طريقه العقبات والعراقيل في محاولاته المستمرة لتخطيها، مستعيناً بالله عزَّ وجل الذي يؤمن به، ويلجأ إليه في السراء والضراء والشدائد، ويثق في عونه وتوفيقه.(29)

أما عن التربية الأخلاقية فإن من أهم أهداف الإسلام إتمام مكارم الأخلاق، وقد قال عليه الصلاة والسلام: ((إنَّما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق))، ويدخل في نطاق الأخلاق كل سلوك إرادي صادر من إنسان راشد، ولذا فهدفها هو تنمية السلوك الأخلاقي على أساس شموله لما ينظم علاقة الفرد بنفسه أو بالناس أفراداً وجماعات.(30)

4- الناحية الاقتصادية والسياسية:

تحتاج الأسرة إلى دخل اقتصادي ملائم يسمح لها بإشباع حاجاتهاالأساسية من مسكن ومأكل وملبس...الخ، ولذلك اهتم الإسلام بوضع القاعدة التي لهاالأثر الأكبر في الارتفاع بالمستوى المعيشي للفرد والأسرة بدعوته إلى الإنفاق على قدر رزقه.

ولقد أكدت الكثير من الدراسات الاقتصادية أن الأسباب الرئيسة للانحرافات الاجتماعية تنبعجميعها من العوامل الاقتصادية وعلى رأسها الفقر، ولذلك كانللفقر أثراً واضحاً في انحراف أو استقامة أفراد الأسرة. كما أن كثيراً من الدراسات أكدت عن طريق البحث أن الحالةالعقلية للمجرمين ترجع إلى الانحطاط الاقتصادي من ناحية، وإلى التفكك الأسري منناحية أخرى. وقد يحقق الدخل مطالب الأسرة المادية، لكنه لا يحقق لها الشعوربالأمن، أو الإشباع النفسي والاجتماعي.

ومن هنا، وجب على الأسرة أن توفر المتطلبات الاقتصادية لأفرادها من وظائف وحاجيات مادية...الخ، وأن يكون لها دخل معيناً ثابتاً أو متغيراً، أسبوعياً أو شهرياً، لإبقائه للظروف الطارئة أو الأزمات، وبالتالي يتحقق الأمن الاقتصادي. فالأب العاطل الذي لا يعمل ولا يجد من المال ما يسد به حاجة الأسرة، ويؤمن لهم حاجاتهم الضرورية، ومطالبهم الحيوية، فإن الأسرة بأفرادها ستتعرض للتشرد والضياع، وأن الأولاد سينزلقون نحو الانحراف والإجرام، وربما دفع ذلك أفراد الأسرة إلى التفكير في الحصول على المال بأية وسيلة غير شريفة أو مشروعة كالسرقة والاغتصاب والرشوة... إلخ.(31)

وبديهي القول أنه بافتقاد فرص العمل والإنتاج وسدّ الحاجات لا يمكن أن يتحقق أمن اقتصادي أو أمن اجتماعي، إذ عندما تعصف الحاجات المشروعة بالإنسان ولا يتوصل إلى تحقيقها يضطرب حبل يومه ويغزو فكره وقلبه القلق على المصير فيتوه

في مهاوي الاضطراب النفساني والمعيشي وربما أدى به هذا التيه إلى دروب الجريمة والانحراف[32]، فالجريمة والانحراف هما في مثل هذه الحالة تعبير عن رفض للحرمان والقلق والاضطراب وكذلك رفض لواقع تأبى النفس البشرية تحمله لما فيه من مذلة وإهانة وحط من القدرة الإنسانية، ومن ثم فإنه من الثابت أن البطالة تؤدي إلى البحث عن مصادر للدخل بطرق غير مشروعة فيكون الإجرام والانحراف.[33]

ومن المقومات الأساسيةللأمن الاجتماعي توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عبر حكم عادل وواع يرعى شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والراحة. والمقصود بالاستقرار السياسي توفر حياة عامة دعائمها مبادئ دستورية تضمن تمتع المواطنين بحقوقهم الأساسية وممارستهم لهذه الحقوق في ظل أنظمة وقوانين تسهر على تطبيقها أجهزة حكم قادرة وفاعلة، فالحياة السياسية ممارسة لحقوق وإيفاء بالتزامات وتحقيق لأهداف عامة يتوافق عليها المواطنون ويكلون أمر إنفاذها إلى أجهزة حكم إنشاؤها أو ارتضوا بها يسهرون على سلامتها كما تسهر على سلامتهم، يؤازرونها في مهامها كما تؤازرهم في جهودهم.[34]

والاستقرار السياسي لا يتم إلا إذا أدرك المواطن ما هو مفروض عليه من واجبات وما هو مطلوب منه من مؤازرة وجهد في سبيل تحقيقه، كما لا يتم الاستقرار السياسي إلاّ إذا أدركت أجهزة الحكم كافة أن لوجودها مبررات اجتماعية وأن عليها التزامات نحو المواطنين وجب الوفاء بها، وعملية الإدراك هذه سواء على مستوى المواطن أو الحكم هي نتيجة لتوجيه تربوي أساسي يرمي إلى تنمية الشعور بالمواطنة لدى الأفراد وإلى تفهم متطلبات الحياة السياسية وتمرس على التعامل معها ومع الحياة العامة، سواء أكان المواطن في منزلة الرجل العادي أو في مستوى الحاكم أو الموظف العام، فالحياة السياسية تمرّس بالمسؤولية الوطنية وهذا التمرّس لا يأتي إلاّ بالتعلّم عبر التوجيه والإرشاد والتحسس بالواجبات تجاه المجتمع والحكم عامة. وهذا ما يفيد الرابطة القائمة بين التربية المدنية والأمن الاجتماعي عبر الممارسة الصحيحة للحقوق والقيام بالواجبات التي تمليها الحياة السياسية وتوجبها على الفرد والحكم بالسواء.[35]

والخطأ الذي درج في المجتمعات العربية والنامية هو أن يفصل عادة بين الإنسان وسياسة أمور بلده أو أن يبقى هذا الإنسان بغفلة عما يفعل ساسة بلده ببلده. فكل مواطن سياسي بمعني أن له دوراً في إدارة بلده ورعاية شؤونه والمساهمة في إعلاء شأنه، خصوصاً في إجراء الرقابة المباشرة على من يسوس أمره. هذه الرقابة تنظمها القوانين الأساسية في كل بلد بأن تجعل لكل أمة من يرعى شؤونها تحت مراقبة سلطة منبثقة عن الرعية.[36]

إن النظام السياسي يشكل أحد مقومات علم المدنيات الذي يدعو علماء النفس والتربية لإدخاله على مستوى العائلة حتى يشب الأولاد وهم مدركون لدورهم في سياسة بلدهم بمفهوم أن سياسة البلد هي إدارته وقيادته ورعاية شؤونه والسهر عليه لا بمفاهيم أخرى تصور الأشياء على غير حقيقتها يقول بها حالم أو عابث أو خارج عن الأصول والأعراف[37]، فالتنشئة السياسية الصحيحة التي تقدمها الأسرة للناشئة يجب أن تركز على مفهوم السلطة بصورة عامة ودورها في الحياة الفردية والعامة. كما يجب أن تركز على السلطة السياسية ووسائل عملها ووسائل الرقابة عليها ودور كل مواطن في ممارسة الحياة السياسية بحيث يحصل

تفهم لدور السلطة في انتظام الحياة السياسية والاجتماعية ولدور النظام السياسي في حياة الفرد والأمة.[38]

5–الناحية الوقائية والرقابية:

يتمثل الدور الرقابي والوقائي في توفير أجهزة الأمن المختلفة. فدعامة المجتمع المنظم هي تلك الأجهزة والمؤسسات العاملة كل منها في حقلها في سبيل تلبية حاجات المواطن وتأمين العدالة الاجتماعية والطمأنينة والنمو والازدهار في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية[39]، وإذا نظرنا إلى أكثر البلدان مدنية ونضوجاً سياسياً وثقافياً واجتماعياً لوجدنا أن أجهزة الأمن فيها من أقوى الأجهزة تنظيماً ونشاطاً وفعالية...فالثقة بالأجهزة الأمنية عامل إيجابي كما هو عامل رادع لكل عابث، إذ يصبح لديه شعور يبلغ حد اليقين بأن ليس بإمكانه العبث بأمن مجتمعه دون إثارة ردة فعل مناسبة تؤدي به حتماً إلى العقاب.[40]

ويجب على الأسرة أن تكون لديها المقدرة على معالجة الصعاب والآفات، وذلك بتوفير المؤسسات والعيادات الاجتماعية، وتوفير الجهاز القضائي العادل والمستنير دوماً بالعلم، المتفهم لأمور الناس وقضاياهم، والذي يعتبر ركن من أركان الأمن الاجتماعي، فهو ملاذ المظلوم وضمانة ضد الظالم، قويّ على المعتدي رؤوف بالمذنب، حيث تحب الرأفة، يشعر المواطن بوجوده ويطمئن لعدالته فيعتبره ملاذه الطبيعي عندما يختل الميزان ويعتدي عليه من غاشم أو عابث. وقد روي عنه عليه أفضل الصلاة والسلام قوله: ((السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم))، ومن المعلوم أن من كان بيده السلطان كان بيده القضاء[41]،والقضاء العادل والفاعل لا يمكنه أن يؤدي رسالته كاملة إلا إذا استند إلى قوانين وأنظمة عادلة تتوافق مع المفاهيم السلوكية المتعارف عليها في المجتمع، والتي وجدت لضمان حرية الفرد وسلامة مجتمعه.

وقد أدركت معظم المجتمعات الراقية أهمية تعريف المواطنين بقضاء بلادهم وبالقوانين فأدخلت ضمن البرامج المدرسية والتربوية فصولاً تتعلق بدراسة القضاء والقوانين والمؤسسات العامة إجمالاً مما يساعدهم في إدراك وظيفة القضاء في المجتمع ومنزلته لدى المواطن ودوره الحامي لحرياتهم وحقوقهم.[42]

ومن أبرز الجوانب التي يجب على الأسرة أن تقي أبنائها منها وتراقبهم إبعادهم عن المواد الإعلامية المضرة، وتقديم البديلالنافع لهم من الوسائل المسموعة أو المرئية، أو المكتوبة وإبعادهم عن رفاق السوء، وهذه النقطة في غاية الأهمية فلا يمكن أنتكتمل تربية الأسرة إذا كان لأولادهم رفاق سوء يهدمون ما بناه الوالدان فمعظم الجرائم، وتعاطي المخدرات، والانحراف الفكريقف خلفه رفاق السوء، ومن الأدوار الوقائية لحفظ أمن المجتمع تربية الأولاد على أهمية المحافظة على أوقاتهم، وصرفها فيما يعودعليهم بالنفع، وكذلك شغل أوقاتهم وتوجيه طاقاتهم عن طريق البرامج العلميةالنافعة، والدورات التدريبية المفيدة.

ويجب على الأسرة إذا اقتضى الأمر أن تهتم بتوفير المؤسسات الإصلاحية لأفرادها...والتي تساهم وبصورة مباشرة في توفير الأمن الاجتماعي، إذ تحول دون تكرار المذنب لذنوبه والمنحرف لانحرافه بما تزوده به من وسائل وإمكانيات تبعده عن دروب الجريمة والانحراف وتوجهه نحو حياة شريفة تنفعه كما تنفع أقرانه ومجتمعه بصورة عامة.[43]

وقد تبين من دراسة أجريت على ثلاثمائة واثني عشر منحرفاً تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والسادسة عشر أنه بقدر ما يكون هؤلاء الأحداث متورطين في الانحراف بقدر ما يكونوا مبتعدين عن الروابط العائلية والاجتماعية فاقدي الشعور بالمسؤولية

تجاه الأقربين غير مهتمين أو مبالين بهم. وهذا ما يجعل عملية إعادة تأهيلهم اجتماعياً عملية صعبة للغاية لأن إيجاد الشعور بالمسؤولية نحو الغير في عمر تجاوز تلك التي تؤثر فيها العاطفة والرعاية أمر عسير وأحياناً جهد ضائع.(44)

والمجتمع الذي يرفض انصهار الجانح بعد إصلاحه يجني على نفسه لأنه باضطهاده ونبذه من يرغب في الانصهار فيه يخلق منه عدواً أشد حقداً من ذي قبل كما يولد الشعور بأن كل ما بذله هو وبذل لديه في سبيل إعادته لمجتمعه شريفاً صالحاً ذهب سدى، بل قوبل بالرفض والنبذ والاحتقار(45)،ولا شك أن التسامح يزيل أسباب التنافر بين البشر ويبعدهم بالتالي عن الاقتصاص من بعضهم بعضاً بالاعتداء. وبقدر ما يكون التسامح سائداً بين قوم بقدر ما تخف الاعتداءات على بعضهم بعضاً لأن كلا منهم يقبض على جموحه فيلجمه ويستعيض عن الاعتداء بالمغفرة.(46)

فالأمن الاجتماعي مدين بقسط كبير من وجوده للمؤسسات الاجتماعية وللجمعيات الخيرية التي تصرف وقتاً وجهداً في سبيل تأمين الخدمات الاجتماعية والتربوية والصحية نحو المعوزين تسعفهم عند الحاجة وتساندهم في مصاعبهم على حلّ مشكلاتهم، لاسيما المادية والمعيشية منها، بالإضافة للحاجات التربوية والرعائية التي لا يستطيعون سدها بأنفسهم لعجزهم أو جهلهم أو قصر يدهم.(47)

كما يجب على الأسرة أن تبعد أبناءها عن مظاهر الغلو والتطرف والانحراف السلوكي، من خلال ملاحظة علاقاتهم بعضهمببعض داخل المنزل بحيث يجب أن تتماشى سلوكياتهم مع الآداب والأخلاقيات والفضائل التي تربوا عليها، وهنا يتعين علىالأسرة أن تستعمل أسلوب الحوار الأسري لمعرفة اتجاهات أبنائها وملاحظة أنواع القراءات والكتب ومصادر الإطلاع التي يقضي معها الأبناء جزء من وقتهم، وعلى الأسرة أن تتابع أيضاً أبنائها خارج المنزل، من خلال معرفة من هم أصدقاء الأبناء ومع منيجتمعون خارج المنزل، ومن أي النوعيات هم ومدى مناسبتهم للأبناء من حيث السن والمستوى الدراسي والفكري والاقتصاديوالقرب المكاني والالتزام الأخلاقي...الخ، والتعرف على أسرهم، ودعوتهم إلى المنزل، كما يجب معرفة الأماكن التي يرتادها الأبناءمع أصدقائهم سواءاً للنزهة أوالاجتماع أو المذاكرة وملاحظة الزمن الذي يقضيه الأبناء خارج البيت في هذه الأماكن، وكذلكالنشاطات التي يمارسونها ومحاسبتهم عند ملاحظة التقصير أو الانحراف ومنعهم من اللقاء بالأصدقاء الذين يلاحظ عليهم ما قديؤثر سلباً على سلوكياتهم أو توجهاتهم.

خاتمة:

مما سبق، يمكن القول أن الأمن حاجة إنسانية، وضرورة بشرية، وغريزة فطرية، لا تتحقق السعادة بدونه، ولا يدوم الاستقرار مع فقدانه، لأن مصالح الفرد والمجتمع مرهونة بتوفيره، فهو يحقق راحة في البال، وانشراحاً في الصدر، وشعوراً بالسعادة والطمأنينة والسكينة.ولابد أن يتحقق الأمن في الأسرة أولاً، وذلك بأن يقوم كل فرد من أفرادها بدوره المنوط به، الدور الذي من أجل تحقيقه تكونت الأسرة، فالذكر والأنثى أوجد الله في كل منهما خصائص قبل الوظائف، فيحقق كل منهما وظيفته من خلال خصائصه، ويتحمل مسئولياته مع تعاون الجميع في أداء الواجبات، والأمن لا يفرض بالقوة، وإنما ينبع من أفراد المجتمع، من نفوسهم، ومن ضمائرهم، ومن أسلوب معاملاتهم، وللأسرة دور أساسي في غرسه في ناشئتها، وتعميقه فيقلوبهم من البداية.

الهوامش:

[1]– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1986، ص 438.

[2]– السيد أحمد فرج، الأسرة في ضوء الكتاب والسنة، طبع دار الوفاء، مصر، 1986، ص 6.

[3]– زهير عبد المالك، علم الاجتماع لطلاب الفلسفة، منشورات مكتبة الوحدة العربية، دون سنة، ص 90.

[4]– المرجع نفسه، ص ص 90-91.

[5]– محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط 2، 2010،ص 199.

[6]– ابن منظور، لسان العرب، المجلد الأول، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2003، ص 232.

[7]– سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1984، ص146.

[8]–مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، وارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، دون سنة، ص ص 107- 108.

[9]–سرمد الطائي، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004، ص ص 69- 70.

[10]–رائد خليل سالم، المدرسة والمجتمع، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 128- 129.

[11]–Musgrave P W, The sociology of education, Methuen and co, London, 1965, p 32.

[12]–محمد عبد العزيز الخولي، عظات بالغة متخيرة من حديث الرسول عليه الصلاة والسلام، دار العلوم والقضاء، القاهرة، مصر، 1931، ص 42.

[13]– مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص ص 107- 108.

[14]– حامد زهران، الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، 1988، ص 54.

[15]– أحمد محمد مبارك الكندري، علم النفس الأسري، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط 2، الكويت، 1992، ص 125.

[16]– وحيدة سعدي، الأسرة: مقاربة اتصالية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد: 30، سبتمبر 2006، ص 04.

[17]–نبيل رمزي اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988، ص ص 77- 78.

[18]– محمد أحمد النابلسي، علم النفس الأمني، مركز الدراسات النفسية والاجتماعية، لبنان، 2004، ص ص 45- 46.

[19]– شيفر وميلمان، الإرشاد النفسي للأطفال والمراهقين، ترجمة نسيمة داوود ونزيه حمدي، 1996، ص 23.

[20]– إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصابم عثمان، المسئولية الأمنية ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقها: الأسرةكنموذج، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 21- 24/2/ 1425هـ.

[21]–حمدي علي أحمد، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 45- 46.

[22]–علي محمد شلتوت، علم الاجتماع التربية، دار الرسالة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 56- 57.

[23]–United Nation, Rapport on the word social situation, 1982, P P 4-17.

[24]–تماضر مصطفى أحمد، مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على حياة المواطن المصري، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1995، ص 63.

[25]–عبد العزيز عبد الرحمن علي الربيعة، صور من سماحة الإسلام، مطبعة المدني، مصر، 2000، ص ص 55- 56.

[26]–المرجع نفسه، ص ص 75- 76.

[27]–مقداد يالجن، الاتجاه الأخلاقي في الإسلام، دار النشر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص ص 23- 28.

[28]– هاجر بنت توفيق بن مصطفى المانع، الأمن في المجتمع، بحث لمادة: النظام السياسي في الإسلام، المملكة العربية السعودية، ص 18.

[29]– سهيلة زين العابدين حماد، مسؤولية الأسرة في تحصين الشباب من الإرهاب، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص 3- 4.

[30]–المرجع نفسه، ص 6- 7.

[31]– إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصابم عثمان، مرجع سابق، ص 29.

[32]– الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاقتصادي، المؤتمر العالمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1995، ص ص 43- 44.

[33]–Robert Merton, Social theory and social structure, N, J free press,1962, P 121.

[34]–مصطفى العوجي، مرجع سابق، ص 88.

[35]–عصمت عدلي، علم الاجتماع الأمني– الأمن والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 134.

[36]–سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص ص 25- 26.

[37]–محمد أحمد كريم وآخرون، علم الاجتماع السياسي، دار المعارف والأدب، القاهرة، مصر، 2006، ص ص 47- 48.

[38]–مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر 2002، ص 56.

[39]–التهامي نقرة، القيم الأخلاقية لجهاز الأمن وتطبيقاتها في مجال العمل، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1977، ص 161.

[40]–نبيل رمزي اسكندر، مرجع سابق، ص ص 24– 36.

[41]–مصطفى العوجي، دروس في علم الجنائي والجريمة، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980، ص 76.

[42]–مصطفى حسنين، علم الاجتماع القضائي، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض، 1982، ص ص 105– 106.

[43]–مصطفى العوجي، التصدي للجريمة، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، 1980، ص ص 148– 149.

[44]–إبراهيم الشافعي، علم الاجتماع العام وأسسه وميادينه التربوية، دار الشروق العربي، القاهرة، مصر، 2004، ص ص 85– 86.

[45]–George H, Mead, Psychology of punitive justice, A J S 23, 1928, P 595.

[46]–محمود السيد سلطان، مقدمة في التربية، دار الشروق العربي، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 36– 37.

[47]–محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص 250– 251.

قائمة المراجع:

1– ابن منظور، **لسان العرب**، المجلد الأول، دار الحديث، القاهرة، مصر، 2003.

2–إبراهيم الشافعي، **علم الاجتماع العام وأسسه وميادينه التربوية**، دار الشروق العربي، القاهرة، مصر، 2004.

3– إبراهيم الشافعي إبراهيم، إبراهيم الصايم عثمان، **المسئولية الأمنية ودور المؤسسات التعليمية في تحقيقها: الأسرةكنموذج**، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن، كلية الملك فهد الأمنية بالرياض، 21– 2/24/ 1425هـ.

4– أحمد محمد مبارك الكندري، **علم النفس الأسري**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط 2، الكويت، 1992.

5–التهامي نقرة، **القيم الأخلاقية لجهاز الأمن وتطبيقاتها في مجال العمل**، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1977.

6– السيد أحمد فرج، **الأسرة في ضوء الكتاب والسنة**، طبع دار الوفاء، مصر، 1986.

7– الفاروق زكي يونس، **الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاقتصادي**، المؤتمر العالمي الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1995.

8–تماضر مصطفى أحمد، **مشكلات الأمن الاجتماعي وتأثيرها على حياة المواطن المصري**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، 1995.

9– حامد زهران، **الأمن النفسي دعامة أساسية للأمن القومي العربي والعالمي**، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد، 1988.

10–حمدي علي أحمد، **مقدمة في علم اجتماع التربية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

11–رائد خليل سالم، **المدرسة والمجتمع**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

12– زهير عبد المالك، **علم الاجتماع لطلاب الفلسفة**، منشورات مكتبة الوحدة العربية، دون سنة.

13–سرمد الطائي، **التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004.

14– سهيلة زين العابدين حماد، **مسؤولية الأسرة في تحصين الشباب من الإرهاب**، اللجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2004.

15– سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1984، ص146.

16–سناء الخولي، **التغيير الاجتماعي والتحديث**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

17– شيفر وميلمان، **الإرشاد النفسي للأطفال والمراهقين**، ترجمة نسيمة داوود ونزيه حمدي، 1996.

18–عبد العزيز عبد الرحمن علي الربيعة، **صور من سماحة الإسلام**، مطبعة المدني، مصر، 2000.

19–عصمت عدلي، **علم الاجتماع الأمني– الأمن والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

20–علي محمد شلتوت، **علم الاجتماع التربية**، دار الرسالة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

21– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1986.

22– محمد أحمد النابلسي، **علم النفس الأمني**، مركز الدراسات النفسية والاجتماعية، لبنان، 2004.

23–محمد أحمد كريم وآخرون، **علم الاجتماع السياسي**، دار المعارف والأدب، القاهرة، مصر، 2006.

24– محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط 2، 2010.

25–محمد سيد فهمي، **الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.

26–محمد عبد العزيز الخولي، **عظات بالغة متخيرة من حديث الرسول عليه الصلاة والسلام**، دار العلوم والقضاء، القاهرة، مصر، 1931.

27–محمود السيد سلطان، **مقدمة في التربية**، دار الشروق العربي، القاهرة، مصر، 2002.

28-مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر 2002.
29-مصطفى العوجي، **دروس في علم الجنائي والجريمة**، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980.
30-مصطفى العوجي، **الأمن الاجتماعي، مقوماته، تقنياته، وارتباطه بالتربية المدنية**، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، دون سنة.
31-مصطفى العوجي، **التصدي للجريمة**، مؤسسة نوفل، بيروت، لبنان، 1980.
32-مصطفى حسنين، **علم الاجتماع القضائي**، مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض، 1982.
33-مقداد يالجن، **الاتجاه الأخلاقي في الإسلام**، دار النشر العربي، القاهرة، مصر، 1998.
34-نبيل رمزي اسكندر، **الأمن الاجتماعي وقضية الحرية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1988.
35- هاجر بنت توفيق بن مصطفى المانع، **الأمن في المجتمع**، بحث لمادة: النظام السياسي في الإسلام، المملكة العربية السعودية.
36- وحيدة سعدي، **الأسرة: مقاربة اتصالية**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الرابعة، العدد: 30، سبتمبر 2006.
37-George H, Mead, **Psychology of punitive justice**, A J S 23, 1928.
38-Musgrave P W, **The sociology of education**, Methuen and co, London, 1965.
39-Robert Merton, **Social theory and social structure**, N, J free press,1962.
40-United Nation, **Rapport on the word social situation**, 1982.

Email:houaoussa.djamel@yahoo.fr